الجامعات المختلفة في الخارج ـ وان امكانيات ايجاد فرص عمل لهم سوف تعتمد الى حد كبير على سلامة التخطيط المستقبلي للتنمية الزراعية في الضفة ،وسوف تبتعد ابتعادا شبه كلي عن الاجهزة الحكومية. الأمر الذي يتحتم معه التفكير الجدي في مستقبل العمل الزراعي والزراعة في الضفة الغربية.

٣. هنالك ميل واضح ومستمر نحو تعطيل بجمل العمل الزراعي وامكانات تطوره، بدليل:

أ) استمرار انخفاض نسبة العاملين في دوائر الزراعة واغلاق العديد من الاقسام الزراعية في الجهاز الحكومي. فمنذ عام ١٩٧٤، وحتى عام ١٩٨٢، لم يلتحق في دائرة الزراعة سوى مهندسين زراعيين اثنين. (جدول رقم (٢)) بينما ترك العمل في هذه الدائرة ما يقارب اثنين وثلاثون مهندسا زراعيا حسب المعلومات التي تمكنت النقابة من الحصول عليها (بيان رقم ١) وكان على هؤلاء الذين فرص عليهم ترك العمل ان يواجهوا منفردين ظروفهم المستجدة، فيزاحموا الخريجين الجدد على فرص العمل الضئيلة المتاحة في المؤسسات الاهلية. او ان يتركوا الضفة الغربية نهائيا. وقد ترك منهم بالفعل (١٨) مهندسا زراعيا.

ويكشف الجدول رقم (٢) عن توزيع المهندسين الزراعيين حسب سنوات التخرج ونوع العمل. حيث تتضح كثافة العاملين في دوائر الزراعة من الخريجين حتى عام ١٩٧٣، ثم تبدأ هذه الكثافة بالاضمحلال الفجائي حتى تتلاشى نهائيا عام ١٩٧٨. بينما تنعكس الآية في مجال العمل الزراعي غير الرسمي حيث تضطرد الزيادة في نسبة العاملين في هذا المجال مع تقدم سني التخرج.

ويمكن الاستنتاج بقدر معقول من الدقة بأن مثل هذه العلاقة المتعاكسة (بين فرص العمل الزراعي في المؤسسات الرسمية من ناحية ومجالات العمل في المؤسسات غير الرسمية) هي ثمرة طبيعية للسياسات والاتجاهات والاهداف المتناقضة بين ما تخطط له اجهزة السلطة المحتلة وبين ما يصبو ويهدف اليه المجتمع الفلسطيني باجهزته الرسمية والاهلية.

ففي الظروف الطبيعية، تولي السلطة القومية مسؤولية تنظيم وتنمية الاجهزة الادارية والكوادر الزراعية اللازمة للعمل التنموي الزراعي. وبالتالي فإن الجهاز الزراعي سوف يستمر في النمو لمواجهة متطلبات التنمية على الصعيدين المادي والبشري. غير ان هذه الفرضية من المحتم ان

تنعكس تماما في ظروف الضفة الغربية الحالية كما هو ملاحظ. ان ما يدعو الى الأسى هو عدم ادراك مثل هذه الفرضية في الوقت المناسب وبذل الجهود المكثفة لاستدراك مثل هذا الخطر، وذلك بتفعيل الاجهزة والمؤسسات الاهلية لمواجهة هذا الاهدار والتعطيل في الاجهزة الرسمية لحماية العمل والعامل الزراعي.

ب) ويزداد الأمر خطورة وتعقيدا عند ادراك حقيقة الفجوة التي سوف تحدث في الجهاز الاداري الزراعي الحكومي خلال السنوات القليلة المقبلة، حين يترك المهندسون الزراعيون القدامى عملهم نتيجة التقدم في العمر وبلوغ سن التقاعد (٢٣/خريجي ما قبل ٧٢،٦٧/ اكثر من اثنتي عشرة سنة خدمة) او الوفاة او عدم القدرة على تحمل الاوضاع الاقتصادية (١٥٠ ديناراً معدل الراتب الشهري) او الضغوط النفسية (تسخير العمل الزراعي لخدمة اهداف سياسية). ومن الحقائق الملاحظة ان الوظائف الشاغرة في الجهاز الزراعي تلغى ولا تشغل.

جـ) وليس مصادفة ان تقوم السلطة بإغلاق دوائر واقسام كاملة كدائرة البحث والارشاد الزراعي والحراج والعديد من محطات التجارب الزراعية ومختبرات فحص التربة، الامر الذي شل وعطل العديد من متطلبات العمل الزراعي لخدمة المزارعين.

٤. هنالك ميل واضح نحو اهدار وتعطيل طاقات المهندسين الزراعيين بدليل:

أ) وجود سبعة وعشرون مهندساً زراعياً بدون عمل (١٦،٤ ٪) واحتمال ازدياد هذه النسبة مؤكد.

ب) انعدام فرص التدريب والتحصيل العلمي اثناء الخدمة للمهندسين الزراعيين اذ تدل المؤشرات الاحصائية على مدى الاهمال الشديد الذي لحق بالمهندسين الزراعيين في نواحي زيادة تحصيلهم العلمي وتدريبهم وتمكينهم من متابعة التطورات الحديثة في العلوم الزراعية. اما النذر اليسير من المهندسين الزراعيين الذين اتيحت لهم مثل هذه الفرصة، فقد تمت بمجهوداتهم الفردية وبعد التضحية بوظائفهم (تعطيل العمل بقانون الخدمة المدنية والمتعلق بالاجازات الدراسية).

جـ) تعطيل نسبة ليست بالضئيلة من الطاقات المهنية والخبرات العلمية للمهندسين الزراعيين العاملين في دوائر التربية والتعليم او الاعمال التجارية نتيجة عدم توفر فرص العمل في المجال الزراعي.

د) وضع العوامل المثبطة امام المهندسين الزراعيين العاملين في الاجهزة الزراعية كتدني الاجور والضغوط النفسية والاحباط المهني والاهمال الاجتماعي.

هـ) انعدام (او سوء تخطيط) الاقراض الزراعي القروي او الجماعي الذي يمكّن المهندسين